بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

ذكر سيدنا الخوئي (قدس سره) في [موسوعته، كتاب الإجارة، ج30، ص41] أنّه بناءً على أنّ الراوي المباشر في هذه الرواية هو "جابر"، فـ (**هو جابر بن يزيد الجعفي الذي هو ثقة ومن أصحاب الصادق (عليه السلام) وله عنه روايات**)، ومقتضى وثاقته تمامية الاستناد إلى الرواية في المقام.

والكلام يقع فعلاً في شخصية جابر الجعفي في جهات ثلاث: في وثاقته، وفي اختلاطه، وفي روايته للحلال والحرام:

الجهة الأُولى: وهي وثاقة جابر الجعفي:

وهنا اتجاهان:

الاتجاه الأول: ما ذهب إليه السيد الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) من الغمز في جابر بن يزيد الجعفي:

فقد أفاد في [كتاب بحوث في علم الأصول، ج4، ص285]، عند بحثه حول حجية ظواهر الكتاب بالقول: (**ومن تتبع في أحوال المنتسبين إلى الأئمة (ع) وجد انّ هناك اتجاهين فيما بينهم**:) يعني بين أصحاب الأئمة (عليهم السلام) (**أحدهما – الاتجاه السائد في فقهاء الأصحاب الذي كان يمثل الشريعة والذي هو واقعها أيضاً وكان يتمثل في زرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهم.**) حيث إنّ هذا الفريق كان يرى حجية الظواهر ويرى أنّ الشريعة لا طريق لها إلا العمل بالظواهر، (**والآخر اتجاه باطني كان يحاول دائماً اَنْ يلغز في القضايا ويحول المفهوم الى اللامفهوم وفي أحضان هذا الاتجاه نشأ الغلو وحيث لم يكن لهم**) يعني الغلاة (**مدارك واضحة اتجهوا الى تأويل القرآن واستخراج بطون له، فمثل سعد بن طريف الواقع في سند هذه الروايات كان له اتجاه باطني وقد قال انَّ الفحشاء رجل والمنكر رجل والصلاة تتكلّم في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ)** [العنكبوت، 45] **ونحو ذلك من الغرائب وجابر بن يزيد الجعفي هو الذي ينسب اليه انَّه يقول دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا شاب فناولني كتاباً وقال هذا علم لك وحدك لا تظهره على الناس وإلّا كانت عليك لعنتي وكتاباً آخر لا أظهره إلّا بعد هلاك بني أُميّة. ونقل أيضاً عنه انَّه قد**

سمع من الباقر (عليه السلام) سبعين ألف حديث لا يمكنه اَنْ يقول شيئ منها لأحد. ونحو ذلك من الأُمور التي تتجه إلى تركيز هذه المعاني) يعني الأمور الباطنية **(وهي كلّها أجزاء من قضيّة كلية حاولها الغلاة المنحرفون وهي صرف الأنظار من ظاهر الشرع الى باطن لا معنى له.**

ولهذا نجد انَّ أمثال هذه الأمور) يعني التأويلات **(لم ينقل شيئا منها فقهاء أصحاب الأئمة الذين كانوا حملة فقههم وفكرهم وتراثهم كزرارة ومحمد بن مسلم وأضرابهم).**

والنتيجة: أنّ السيد الشهيد الصدر (قدس سره) يغمز في جابر بن يزيد الجعفي بأنّ جابر بن يزيد من ضمن الاتجاه الباطني.

الاتجاه الثاني: ما ذهب إليه سيدنا الخوئي (قدس سره) من وثاقة جابر بن يزيد الجعفي وجلالته، كما في [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج4، ص344]، حيث قال: **(أقول: الذي ينبغي أن يقال: إنّ الرجل)** جابر بن يزيد **(لابدّ من عدّه من الثقات الأجلّاء).**

وذلك لوجوه ربما يراها وجوهاً مستقلة وربما يرى أنّ المجموع منها يوصل إلى الاطمئنان بوثاقة الرجل، وهذه الوجوه التي أفادها (قدس سره) هي خمسة وجوه:

الوجه الأول: (لشهادة علي بن إبراهيم) في تفسير القمي بوثاقته حيث روى عنه ثابت الحذّاء في تفسير القمي، بناءً على مسلكه (قدس سره) من تمامية استناد التفسير إلى علي بن إبراهيم.

ولكن بناءً على المسلك المختار من عدم ثبوت انتساب التفسير إلى علي بن إبراهيم، وعدم ثبوت انتساب الديباجة المذكورة في أول التفسير إلى فقيه معتمد عليه، فضلاً عن علي بن إبراهيم، لا يترتب على رواية ثابت الحذّاء عنه أيّة ثمرة في مقام التوثيق.

الوجه الثاني: (والشيخ المفيد في رسالته العددية) شهد بوثاقة الرجل وأنّه من الأجلّاء.

ولكن هل يعتمد على توثيقات الشيخ المفيد (رضي الله عنه) التي ذكرها في الرسالة العددية؟

الصحيح: عدم الاعتماد على ذلك.

والسر فيه: أنّ الأخذ بتوثيق أيّ علم من الأعلام المتقدمين (رحمهم الله) مبني على حجية خبر الثقة، ولا شمول في دليل حجية خبر الثقة لخبرٍ قامت الأمارات على خلاف مضمونه.

وذلك لأنّ مدرك حجية خبر الثقة هو البناء العقلائي على طريقية خبر الثقة للواقع، ولا تنحفظ هذه الطريقية مع تعدد الأمارات على الخلاف، أو أنّ موضوع حجية خبر الثقة لدى المرتكز العقلائي هو الضبط ولا يحرز ذلك في فرض الأمارة على الخلاف، وهذا ما ينطبق على توثيقات الشيخ المفيد

(رضي الله عنه) في الرسالة العددية، فإنّ جمعاً ممّن بنى على أنّهم من الأجلّاء (**الذين لا مطعن فيهم ولاطريق لذم واحد منهم**)، كما نقله عنه سيدنا الخوئي (قدس سره) في [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج4، ص338]، ممّن ضعف مثل محمد بن الفضيل الصيرفي، أو من هو مجهول أصلاً كأبي مخلد الخياط، أو من لا ذكر له في شيءٍ من كتب الرجال ولا في الأسانيد كعمر بن مرداس وفطر بن عبدالملك وحبيب الجماعي.

فكيف يحتمل الجمع بين كونهم من أجلّاء الطائفة وبين التضعيف من قبل الأجلة أو لا ذكر له ونحو ذلك؟

لذلك لا يحرز شمول مدرك حجية خبر الثقة لمثله.

الوجه الثالث: (شهادة ابن الغضائري على ما حكاه العلامة) بوثاقته.

إلا أنّ سيدنا الخوئي نفسه (قدس سره) منكر لهذا الطريق فقد أفاد في [معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج9، ص269–270]، عند بحثه حول سليمان بن داود المنقري المرقم في المعجم [5447] بقوله (قدس سره): (**ثم لا ينبغي الاشكال في وثاقة الرجل**) يعني سليمان بن داود المنقري (**فإنّ النجاشي وعلي بن إبراهيم قد وثّقاه، فلا يعتمد على ما نقله العلامة عن ابن الغضائري، وذلك لما مرّ من جهالة طريق العلّامة إلى كتاب ابن الغضائري، وأنّ نسبة الكتاب إليه**) أي إلى ابن الغضائري (**لم تثبت**).

وقال في موضع آخر من [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج1، ص95–96]: (**وأمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري فهو لم يثبت، ولم يتعرّض له العلّامة في إجازاته، وذكر طرقه إلى الكتب**) أي أنّ العلّامة في بيان طرقه إلى الكتب لم يذكر طريقاً له إلى كتاب ابن الغضائري (**بل إنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ أيضاً مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يتعرّض له، مع أنّه –قدّس سرّه– بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإمامية، حتى إنّه يذكر ما لم يره من الكتب، وإنّما سمعه من غيره أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيدالله أو ابنه أحمد**) يعني سواءً كان الكتاب للأب أو للإبن.

وقال (قدس سره) أيضاً في [موسوعته، كتاب الصلاة، ج12، ص84]: (**وهذه الرواية وإن كانت معتبرة السند، إذ ليس في الطريق من يتنظر فيه عدا القاسم بن يحيى والحسن بن راشد لكنهما موجودان**

في طريق كامل الزيارات. وتضعيف ابن الغضائري للحسن لا يعبأ به، لعدم الاعتماد على توثيقاته وتضعيفاته).

فهذا الوجه الثالث الذي اعتمد عليه سيدنا الخوئي (قدس سره) هنا هو بنفسه لا يقبله.

الوجه الرابع: ماذكره سيدنا الخوئي في [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج4، ص338]، من شهادة ابن شهرآشوب في المناقب: **(وعدّه ابن شهرآشوب)** بأنّ جابر بن يزيد الجعفي **(من خواصّ أصحاب الصادق (عليه السلام))**.

فيستفاد من هذا التعبير جلالة قدره فضلاً عن وثاقته.

فقد ذكر ابن شهرآشوب في [كتاب مناقب آل أبي طالب، مؤسسة انتشارات علامه، ج4، باب إمامة أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، فصل في تاريخه وأحواله، ص281] أنّ من خواص أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ستة وعشرين شخص، ومنهم جابر بن يزيد الجعفي، حيث قال: **(ومن خواص أصحابه معاوية بن عمار مولى بني دهن وهو حي من بجيلة وزيد الشحام وعبدالله بن أبي يعفور وأبو جعفر محمد بن علي بن النعمان الأحول وأبو الفضل سدير بن حكيم وعبدالسلام بن عبدالرحمن وجابر بن يزيد الجعفي .. ألخ)**.

ولكن الإشكال الذي أُورد على توثيقات الشيخ المفيد (عليه الرحمة) في رسالته العددية واردٌ عليه.

فمثلاً: الثاني عشر من خواص أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، مجهولٌ.

وقد قال سيدنا الخوئي في [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج20، ص204]: **(ومع ذلك كلّه فقد عدّه ابن شهرآشوب من خواصّ أصحاب الصادق (عليه السلام). المناقب: الجزء 4، باب إمامة أبي عبدالله الصادق (ع)، فصل في أحواله و تواريخه. وهو باطل جزما)**. إذ كيف يكون من خواص أصحابه وهو مجهول؟!

والثالث والعشرون من الذين تعرض لأسمائهم، وهو عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري مجهول أيضاً، ووقع الكلام في ذمه.

والسادس والعشرون سلمة بن دينار المدني، من التابعين العامة.

فكيف بُنيَّ على أنّ هؤلاء الستة والعشرين من خواص أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) مع وجود أمارات على خلاف هذا المضمون في بعضهم.

إلا أنْ يقال: بانحلال الشهادة عرفاً إلى شهادات بعددهم وانكشاف الخطأ في بعضها لا يقتضي رفع اليد عن حجية الشهادة في البعض الآخر، فتأمل.

الوجه الخامس: ما ذكره سيدنا الخوئي (قدس سره) بقوله: **(ولقول الصادق (عليه السلام) في صحيحة زياد إنّه كان يصدق علينا)**.

وهي صحيح زياد بن أبي الحلال، كما في اختيار معرفة الرجال: (336– **حمدويه وإبراهيم، قالا: حدثنا محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهم: أسأل أبا عبدالله (عليه السلام)، فلما دخلت ابتدأني، فقال: رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا، لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا)**. [اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج2، ص436].

وهذا بيانٌ واضحٌ على أنّ جابر بن يزيد الجعفي صادقٌ يؤخذ بحديثه؛ فإنّه قال (عليه السلام): **(كان يصدق علينا)** يعني أنّ دأبه الصدق، كما أنّ دأب المغيرة بن سعيد الكذب.

وهذا الطريق هو العمدة في توثيقه.

ولكن في المقابل توجد رواية ظاهرها الذم وهي معتبرة زرارة، كما في اختيار معرفة الرجال قال الكشي: (335– **حدثني حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة وما دخل علي قط)**. [اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج2، ص436].

وهذا اللسان بحسب المنصرف العرفي لسان التكذيب.

ولكن سيدنا الخوئي (قدس سره) قام بتوجيه هذه الرواية الثانية، حيث قال كما في [كتاب معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ج4، ص344]: **(أقول: الذي ينبغي أن يقال: إنّ الرجل لابدّ من عدّه من الثقات الأجلّاء لشهادة علي بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية وشهادة ابن الغضائري على ما حكاه العلّامة، ولقول الصادق (عليه السلام) في صحيحة زياد إنّه كان يصدق علينا)**.

ثم قال: **(وأما قول الصادق (عليه السلام) في موثقة زرارة (بابن بكير))** أي أنّ وصفها بالموثقة بلحاظ وجود ابن بكير **(ما رأيته عند أبي إلّا مرّة واحدة وما دخل علي قط، فلابدّ من حمله على نحو من التورية، إذ لو كان جابر لم يدخل عليه (سلام الله عليه) وكان هو بمرأى من الناس، لكان هذا كافياً في**

تكذيبه وعدم تصديقه، فكيف اختلفوا في أحاديثه) يعني أنّه لو كان قول الإمام الصادق (عليه السلام): **(وما دخل علي قط)** مراداً جدياً وكان بمرأى من الناس لترتب عليه إعراض الأصحاب عنه **(حتى احتاج زياد إلى سؤال الإمام (عليه السلام) عن أحاديثه على أنّ عدم دخوله على الإمام (عليه السلام) لا ينافي صدقه في أحاديثه، لاحتمال أنّه كان يلاقي الإمام (عليه السلام) في غير داره: فيأخذ من العلوم والأحكام ويرويها، إذن لا تكون الموثقة معارضة)** للرواية الصحيحة **(للصحبة الدالّة على صدقه في الأحاديث المؤيّدة بما تقدّم من الروايات الدالّة على جلالته ومدحه، وأنّه كان عنده من أسرار أهل البيت (سلام الله عليهم))**.

وفي هذه الفقرة من بيانه (قدس سره) ما يستفاد منه المناقشة لما بنى عليه السيد الشهيد الصدر (قدس سره) من أنّه من الباطنية، وذلك لأنّ الروايات التي تضمنت أنّ الإمام (عليه السلام) استودعه آلاف الأحاديث دون غيره ونهاه عن إذاعتها ضعيفة سنداً بأبي جميلة مفضل بن صالح، مضافاً إلى أنّ تخصيصه بهذا العدد من الأحاديث يعني أنّه كان محلاً لاستيداع أسرار أهل البيت (عليهم السلام)، وليس منبهاً على كونه من أصحاب الاتجاه الباطني ما لم تثبت روايته لتأويل القرآن الكريم بالمناكير من الغلو **(كما يؤيد ذلك ما رواه الصفار، في بصائر الدرجات، في الحديث 4، من الباب 13، من الجزء: 2: من أنّ الصادق (عليه السلام) أراه ملكوت السماوات والأرض)**.

وبما أنّه لا طريق لنا لتوثيقه إلا الصحيحة، والصحيحة معارضة بحسب المنصرف العرفي بموثقة زرارة، فلا موجب لتأويل الموثقة، فإنّ ظاهرها العرفي هو التكذيب، وما أُفيد في كلامه (قدس سره) من أنّه لو كان ما ذكره الصادق (عليه السلام) جدياً بمرأى من الناس لكان كافياً في سقوط جابر عن الاعتبار غير تام.

فإنّ اختلاف الشيعة في بعض ما يروى قد يبقى عقوداً من الزمن أو أجيالاً مع تنبيه الإمام (عليه السلام) على خلافه مكرراً كاختلافهم في موت إسماعيل بن الإمام (عليه السلام) واختلافهم في هشام بن الحكم، ونشأة الفطحية وغيرهم من الفرق.

مضافاً إلى أنّه لم يقم دليل تاريخي على أنّ للإمام الصادق (عليه السلام) مجلساً للإفادة خارج داره كي يكون باباً لحفظ جابر آلاف الأحاديث التي رواها.

نعم، لو كانت الأولى نصاً أو أظهر من الثانية بدرجة وافية عرفاً لكانت قرينة على حملها على التورية أو الورود على سبيل التقية، أو اعتبر مجموع الوجوه الخمسة حشداً للقرائن على وثاقته بحيث

يكون ذلك أمراً واضحاً في الروايات الشريفة وكلمات الأعلام (قدست أسرارهم) ويكون بمثابة القرينة المتصلة الموجبة لحمل الموثقة على التورية، ولكن ذلك كله محل تأمل.

ومقتضى المعارضة بين الصحيحة والموثقة عدم ثبوت وثاقة جابر.

والحمد لله رب العالمين